

السكر يصل إلى حدود ٨٥٠٠ ليرة في دمشق

هيل لـ«الوطن»: توزيع السكر خلال الدورة الحالية وصل لـ٥٠ بالمئة، تخصيص سبع صالات للتوزيع بلا رسائل بالسعر المقنن «١٠٠٠» ليرة للكيلو

مديرون الأسعار: نسّر وفقاً للتکاليف الفعلية وتم تحديد السعر بـ ٧٠٠٠ ليرة وارتفاع عالمي أثر في سعر السك

صالات السورية للتجارة في حين أن المتوفرة من مادة السكر أقل، ونحن حالياً بانتظار توريد مادة السكر من الشركة المصنعة.

وصون توريدات جديدة من المادة في متجر في صور في الأشهر الأخيرة ارتفع بشكل أكبر، مبيناً أنه تم إلغاء توزيع «السكر المالي» عبر البطاقة وتم تحويل الكميات المخصصة للنفاذ المباشر كـ«توزيع سكر مفنن للمواطنين عبر الشبكة».

وأكَدَ أنه لم يتم رفع سعر أي مادة تابع في صناعة السكر في سوريا للتجارة، مشيراً في الوقت نفسه إلى أن تم توزيع كميات كبيرة من البقوليات للصغار ومستودعاتها يوم الجمعة الفائت وكان هناك اسْتِهْنَاءُ

لتأمين هذه المواد، مؤكداً أنه سيتم بيع هذه بسعرها القديم في الصالات ولن يتم رفع سعر أي منها.

من جهته أوضح مدير الأسعار في وزارة التخطيط، مصطفى العذبة، أن تكلفة الكيلو من الشاي في السوق لن تتغير، حيث يقتصر فقط على مادة السكر إنما شمل مواد أخرى مثل الشاي الذي ارتفع سعر الكيلو منه بنسبة تقارب ١٠ بالمائة وكذلك الرز،

الداخلية وحماية المستهلك تحصل مخصوصاً «النيل» أن مديرية الأسعار تقوم بتسعير مادة السكر لتكميلها الفعلية وفي آخر نشرة تم تحديد سعر مادة السكر (دوغماً) بسعر ٧ آلاف ليرة للكيلو الواحد متنبأ من جميع المواطنين إسلام مديرية الفحصة، رتفعت أسعار الأجبان بنسبة تقارب ١٠ بالمائة. وأشار أصحاب محلات بيع المفرق إلى أن كل واد متوفرة في السوق ومنها السكر، لافتين إلى أن ارتفاع الأسعار، وفقاً لأصحاب محلات بيع الحملة

في حال وجود أي مخالفة بسعر المادة لتقى معها بشكل فوري.

وبين مقصود أنه ظهر مؤخراً أثناء دراسة تكلفة السكر حصول ارتفاع عالمي بسعر المادة وهذا الا

من نسبة توزيع المواد المقننة في دمشق خلال دورة وزعيم الحالية بين مدير فرع المؤسسة السورية للتجارة في دمشق سامي هليل في تصريح خاص

يعكس على سعر المادة في السوق الداخلية، مؤقتاً نفسه أن سعر المادة (دوغماً) في الأسواق وقت المد مقابل المشفي الفرنسي بالقصاع إضافة أن يكون اليوم بحدود ٧ آلاف ليرة وألا يتتجاوز السعر. وصالتي المزة القيمة والمرة الجديدة ومجمع بزرة وصالحة المد مقابل المشفي الفرنسي بالقصاع إضافة لصالحة تجارة الخضار قرب فرن العدو. وأوضح هليل أن مادة الرز متوفرة وبكميات كبيرة في السوق.

ماذا يريد القطاع الخاص من الاتفاقيات مع إيران والعراق؟

كريم لـ«الوطن»: شدن حوى رخيص وتصغير الدمار

غرفة تجارة حماة لـ«الوطن»: اتفاقيات مماثلة مع الدول العربية للترويج لمنتجاتنا

سبعين الماضيين خلال اللقاءات مجالس عمال السورية- الإيرانية وال叙利亚- العراقية، وكان هناك ترکيز واضح على دعوب دعم هذا القطاع في البلدين

وأوضح كوكو أن هذه الاتفاقيات التجارية مهمة للسوق بيضاءع ومنتجاته هو بحاجة إضافة للاطلاع على منتجات الطرف الآخر، خاصة في التكنولوجيا.

وأشارت إلى أن طابع جيد في الأسواق الإيرانية لها تأثير إيجابي على سوق سياحة مصر، وأن توقيع اتفاقية الموقف التجاري بين البلدين صفرية، وأن تكون عبر المؤتمرات والزيارات، إضافة إلى أن مصر هي من الدول التي تقدم الدعم للاقتصاد العالمي.

المنتجات بين البلدين خاصة فيما يبارسلون الجمركة، وتبادل الخبراء ودعم حاجة الأسواق. وبينما أن أكريم أوضح أن هذه العملية لا يمكن أن يخدم القطاع الخاص السريع الصغيرة وبالتالي انتعاش المجال والأسواق محلياً، فإنه الاتفاقيات تنشط بتوقيف مسافر. أما عن القطاعات الاقتصادية الإيرانية تتم بسرعة، إذ سنقوم بالتصنيع ١٠ بالمائة في الأسوق وحركة التجارة ضمن البلد.

من القطاعات الاقتصادية الإيرانية، بما في ذلك الصناعات النسيجية والغذائية إلّا للاستفادة من خبرات التصنيع الإيرانية في التجميعية لجاجة الأسواق السورية، مما يتيح لها مشاركةً متساويةً في سوق التصنيع العالمي.

السوق، حيث ينبع من مفهوم التسويق العربي سلطنته على الدول خاصة العربية منها لكونها بدوره أمين سر غرفة تجارة حماة. ظافر كوكو أشاد بدور القطاع الخاص في دعم الاقتصاد بشكل عام، خاصة عند وجود طبيعة البلد ومنتجاته وممتلكاته السوقية، كما يجب أن تستغل الاتفاقيات مع الدول العربية بالتصنيع الجزئي في إيران.

**قرار يرفع أسعار الأواني المنزلية أكثر بـ ٢٠٠ بالمئة من بلد المنشأ
تجارة حلب لـ«الوطن»: طلبنا من «الاقتصاد» إعادة النظر
باستيراد المواد التي لا مثيل لها في الصناعة المحلية**

A photograph showing shelves stacked high with various white ceramic plates and bowls, illustrating the scale of surplus or unsold goods mentioned in the text.



تجاوَزت أسعار الأواني المنزلية (المطبخ
مثيلاتها من المواد والسلع في السوق المحلي
والحديث عن الأواني الطبخية (الصحو
والفناجين والمعالق وغيره) حديث ع
مواد أساسية تحتاجها معظم العائلات
وعلى سبيل المثال تجاوَز سعر (طقم
فناجين القهوة الشعبي) ٧٠ ألف ليرة.
وفي اتصال هاتفي مع خازن غرفة تجارة
حلب أيمِن البasha بين لـ«الوطن» أ
هذه الأواني من السلع التي علقت وزار
الاقتصاد والتجارة الخارجية استيراده
رغم عدم وجود مثيل لها في الصناع
المحلية هو ما أسهم في ارتفاع سعرها
السوق المحلي بشكل مبالغ فيه تجاوَز
١٠٠ بالمئة من سعرها لو كان مسموها
باستيرادها أو صناعتها محلياً، مبيناً أ
قيمة سعر (طقم فناجين القهوة الشعبي
وهو المثال الذي أوردهنا لا يتجاوز في الدو
المصنعة ٢ دولار ومع تحسينه كل التفاص
(شحن ورسوم وتخلص جمركي وغيره)
لا يتجاوز سعر ٢٢ ألف ليرة وفي المحاص
يجب ألا يتجاوز مبيعاً لدى باعة المفرق ٥
ألف ليرة وهو ما يمثل زيادة في سعر هذه
المادة لقرابة ٢٠٠ بالمئة مقارنة مع بلداً
المنشأ.

مشاريع الطاقات المتجددة .. خطط على الورق ومشاريع مؤجلة

محمود لـ«الوطن»: المواطن لن يتحول إلى الطاقات البديلة إن لم يلق تشريعًا غير تحمل قسم من النفقات

علوان لـ«الوطن»: الاقتراض بالأسهم الحل الأفضل لمشكلة التمويل

طلال ماضي

بعد أكثر من عقد على إقرار قانون الكهرباء، ونظام منح رخص وتصاريح مزاولة أنشطة الكهرباء، والتعليمات التنفيذية والأنظمة والبيانات والقرارات الناظمة لعمل الوزارة، وال المتعلقة بتشجيع الاستثمار في قطاع الكهرباء، لا تزال الوزارة تتحدث عن وضع خريطة طريق لتحقيق بيئة استثمارية تعطي الثقة للمستثمرين الراغبين في المساهمة بالعملية الاستثمارية، وفي الوقت نفسه المستثمرون يتحدون عن البيروقراطية الإدارية في الاستثمار، والنتيجة منازل السواد الأعظم من السوريين بلا ضوء.

وزارة الكهرباء أصدرت القرارات اللازمه لدعم الاستثمار من قانون الكهرباء، ونظام منح رخص وتصاريح مزاولة أنشطة الكهرباء واتفاقيات شراء وبيع الكهرباء مع الأسعار، ونظام الاستثمار والدليل الإجرائي لمنح الرخص والتصاريح وفي كل مناسبة تتحدث عن تعديل التشريعات وتنمية البيئة الاستثمارية، والنتيجة حال عقد من الزمن لا الوزارة استثمرت، ولا المستثمرون راضون، والمشاريع القائمة خجولة جداً، والخطة الطموحة لعام ٢٠٣٠ لم تر النور، وعلى الرغم من الاجتماعات والمؤتمرات ووضع مصفوفات واعتمد ٢٠٢٠ عام النهوض بالطاقة المتجدده لكن للأسف المشاريع

تغطيتها والاستفادة منها أو منحها للاستثمار. وحول تمويل مشاريع الطاقة المتجدده بين الدكتور سامر مزيد علوان رئيس مجلس إدارة شركة الكوكب الأزرق لبادائل الطاقة في تصريح لـ«الوطن» أن مشروع محطة العجماء الكهروضوئية تم تنفيذها من خلال طرحها للاكتتاب كأسهم للتغلب على مشكلة التمويل التي تعد من أهم الصعوبات التي تواجه تنفيذ محطات الطاقات المتجدد، وكذلك تم طرح محطة العنقاء باستطاعة ١٠ ميغاوات التي تعد أول وأكبر مزرعة ريحية في سوريا بطريقة الاكتتاب كأسهم حيث تتحقق هذه الطريقة وثوقية في التعامل المادي بين الشركاء المساهمين.

ودعا علوان إلى تسهيل الإجراءات وتذليل المعوقات من وزارة الكهرباء وبباقي الوزارات المعنية أمام مشاريع الطاقات المتجدده لكونها تعتبر مشاريع صديقة للبيئة، وهناك توجه عالي نحوها وتشكل حاجة ماسة للبلد وللمستثمرين على حد سواء مع ضرورة التعامل مع هذه المشاريع بجدية وأن تكون من ضمن أولويات العمل للمعنيين بوزارة الكهرباء وعدم التأخير في منح التراخيص لهذه المشاريع وبخاصة للجادين.

مشاريع الطاقة المتجدده كان من شأنها أن تحدث فرقاً في واقع التيار لو تم استثمارها كما هو مخطط لها لكن للأسف الحجة قائمه: لا تمويل.

ووفق الأسعار المعلنة عن تكلفة إنتاج الكهرباء، لكن المواطن لن يقدم على هذه الخطوة إن لم يجد مغريات وتسهيلات تكون ٢٠ مليون ليرة الذي سيدفعها ثمن الطاقة تكفي أجور فواتير لمدة ١٢٠ سنة لذلك لم يسر هذا المشروع في الاتجاه الصحيح، ولو تم تقديم مساعدة بدفع نصف القرض من الوزارة لكان الإقبال عليه أكثر من ذلك، إضافة إلى العقبات الفائمة من تحديد أسماء شركات محددة لتركيب الطاقة معتمدة من وزارة الكهرباء.

وحول الاستفادة من مطامن النفايات في تنفيذ مشروعات الطاقة، أكد الأستاذ الجامعي أن عدد وحجم المطامر في سوريا غير مشجع لإقامة مشاريع والجوى الاقتصادية منها غير مشجعة.

وحول الاستفادة من البيوت المحمية لتركيب الواح الطاقة لفت الدكتور علي إلى أن البيوت المحمية تؤدي خدماتين، تغطية البيوت وإنتاج الطاقة، لكن المطلوب في سوريا تنفيذ مشاريع كبيرة على مستوى، وهذه بحاجة إلى أراضي صحراوية واسعة بلا نفع، وهذا أفضل من استخدام الأرضيات الزراعية.

ودعا الدكتور علي إلى الاستفادة من السدود في وضع الواح عائمة وعندما يمكن توفير نسبة كبيرة من تبخر المياه، والاستفادة من المساحة الكبيرة إضافة إلى الاستفادة من القنوات الأساسية للسدود حيث بعضها طوله ٤ كم وعرض القناة ١٠ أمتار يمكن الخاصة بالوزارة تكاد لا تذكر وشبه معدومة، والحديث عنها مخرج بحسب البيانات الصادرة عن الوزارة، والاستطاعة المرخصة ٢٢٩ ميغاواط ينفذ منها سوى ٤٢ ميغا موصولة على الشبكة تأتي محافظة طرطوس في الصدارة ١٤.٨ ميغا.

الأستاذ الجامعي والخبير في الطاقات المتجدد الدكتور علي محمود اعتبر في تصريح لصحيفة «الوطن» أن مشروع الطاقات المتجدد بالنسبة لأبار السقاية ممتاز لكون المأخذ على النظام الشمسي وجوب وجود المدخرات، أما هذا المشروع فلا يحتاج إليها، والتوفير فيه كبير على وزارة الكهرباء والفلاح، ولكنه للأسف لم ينتشر لكون إجراءات الحصول عليه صعبة ومعقدة، لافتًا إلى أن تكلفة إنتاج ٧.٥ أحصنة بالليوم بين ٣٠ إلى ٢٥ مليون ليرة سورية، وهذا يوفر الكثير من لديه مشاريع زراعية لكون سعر (بیدون) المازوت بالسوق السوداء ١٥ ألف ليرة لكن هذه المشاريع لم تنتشر كما هو المطلوب، وعلى الجهات المعنية تقديم تسهيلات للfarmers من أجل التحول إلى السقاية عبر الطاقات المتجددة.

وحول مشروع استخدام الطاقات المتجدد في المنازل، اعتبر علي أن كلفته اليومية في الحد الأدنى ٢٠ مليون ليرة، وكل منزل يركب السخان الشمسي يوفر على وزارة الكهرباء سنويًا مليون ليرة استهلاك كهرباء

طلال ماضي |